



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مسار المصالحة

أفيد أن لقاء القاهرة بين حركتي حماس وفتح؛ أدى إلى اتفاق مبدئي في القاهرة على مصالحة فلسطينية شاملة؛ وأن "مصر تسعى لترتيب لقاء موسع للفصائل الفلسطينية"، وإن "الاتفاق يشكل منطلقاً وقاعدة لعقد لقاء وطني تحضره الفصائل الفلسطينية كافة قريباً".

وأفيد أن "الاتفاق بين حماس وفتح برعاية مصريّة يشمل خارطة طريق وطنيّة شاملة لتحقيق المصالحة والشراكة"؛ وأن مصر تسعى لترتيب لقاء موسع للفصائل الفلسطينية، بالإضافة إلى تحديد موعد للانتخابات، بعد مصالحة شاملة.

وقالت الحركتان في بيان: "برعاية مصرية كريمة، وفي إطار الجهود المصرية المستمرة لإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، تم عقد عدد من اللقاءات بين وفدين من حركتي فتح وحماس بالقاهرة لمناقشة موضوعات المصالحة"؛ وأضافت الحركتان: "تم التفاهم على عدد من النقاط، وتم الاتفاق على استكمال اللقاءات بين الحركتين خلال الفترة المقبلة لمناقشة الموضوعات العالقة كافة".

من جهته قال أمين سر اللجنة المركزية لحركة "فتح" جبريل الرجوب، إن حوارات المصالحة الفلسطينية الأخيرة في القاهرة، "لم تتجح" بسبب خلافات مع حركة حماس حول مواعيد إجراء الانتخابات؛ وقال: "في حوارات القاهرة، ارتطمنا بإشكالية أثارها إخواننا في حركة حماس، ولكننا مقتنعون أن هناك أملاً باستئناف الحوار بأي وقت"؛ وأضاف: "الحوارات لم تتجح بسبب موضوع التزام (في الانتخابات)، هم (حماس) يسألون لماذا لا تجري دفعة واحدة؟"، في إشارة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني (برلمان منظمة التحرير) بشكل متزامن؛ وتابع: "كل الأطر الفلسطينية اتفقت على أن تبدأ الانتخابات بالتشريعي ثم تنتهي بالمجلس الوطني".

وأكمل الرجوب: "ملف المصالحة شائك ومعقد؛ لم ننجح (بحوارات القاهرة الأخيرة)، لكن أعتقد خلقنا أساساً يمكن أن يقودنا للاتفاق"؛ وأكد أن الحوار الفلسطيني الداخلي "لا يخضع لأي تحولات أو تغييرات أو مواقف (..) عودة العلاقة مع إسرائيل، خطوة اضطرارية لن يكون لها تبعات أو بعد سياسي، ولن يكون له تأثير سلبي على المصالحة".

وفي أيلول الماضي، أجرى وفداً "فتح" و"حماس" لقاءات ثنائية في تركيا اتفقا خلالها على "رؤية" ستقدم لحوار وطني شامل.

وهو ما أكدته روجي فتوح، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)؛ حيث قال إن هناك سقفاً عالياً في التوقعات، كان موجوداً بشأن إنجاز المصالحة الفلسطينية؛ وأن الاتفاق مع حركة حماس، كان بداية على إجراء انتخابات متتالية، تبدأ بالبرلمان، وخلال ستة أشهر، يتم إجراء انتخابات رئاسية، ومجلس وطني؛ وتراجعت حماس قبل أن نذهب للقاهرة، وأنها ضد عملية التتالي، ومع التزام فيما يتعلق بإجراء الانتخابات.

وقال: "إن لقاء القاهرة كان من المفروض، أن يوضع فيه تواريخ لإجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية، والمجلس الوطني، وأكد "أنا اصطدنا بموقف حركة حماس، بأنها تريد انتخابات متزامنة"؛ وأضاف أن سبب تعطيل ملف المصالحة، ليس من قادة حماس في الخارج، ولكن من القادة بغزة، وأتمنى أن يتغلبوا على هذا الخلاف".

واعتبر عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمود الزهار، أن عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، درساً قاسياً لكافة الفصائل الفلسطينية التي وثقت بالرئيس عباس، منوهاً إلى أن حماس أخطأت بالتوجه نحو المصالحة مع فتح والسلطة وعباس.

وقال: لقد حذرنا منذ البداية في هذا الموضوع، وأن اجتماع الامناء العامين ووقف التنسيق الامني الذي اعلنه محمود عباس كان لعبة، بعد أن فشلت السلطة في تحقيق ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو"؛ وأضاف أن "السلطة ارادت أن تحمل كل الشعب الفلسطيني بما فيه الفصائل الفلسطينية المقاومة مسؤولية هذا الفشل بعد أن قرر ترامب قضية الضم وغير ذلك"، مشيراً إلى أن ما قامت به لعبة سيكون لها ضرر كبير على القضية الفلسطينية.

وتابع: "الآن بمجرد أن ذهب ترامب وجاء جو بايدن لرئاسة الولايات المتحدة صار هناك اعلان أنهم سيعيدون أموال المقاصة للسلطة عاد التنسيق الامني والغت كل ما تم الاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، وهذا الدرس قاسيا لكل الفصائل التي وثقت بمحمود عباس وفي نظامه". هذا الدرس أظهر الفصائل الفلسطينية أنهم في غفلة عما يجري من تحت الطاولة، "وأعتقد انه كان درساً ساخناً لكل الفصائل التي حضرت مؤتمر الامناء العامين"،

وعما إذا كان قرار عودة السلطة للعلاقات مع إسرائيل سيعيق تنفيذ المصالحة، قال القيادي في حماس: "على أي أساس سيكون هناك مصالحة؟ على ماذا تريد ان تصالح؟ أنت مختلف على البرنامج.. هناك برنامج رضي على تنازل الارض المحتلة واعتبر التنسيق الامني مقدس وهو خيانة، وبرنامج مقاومة تجهز نفسك لتحرير فلسطين".

وأردف القول: "هناك اختلاف برامج جذري وهناك طرف خياني يعمل على هذا الموضوع وطرف آخر لا يعترف بهذا الامر، لا بد ان يكون هناك تمايز وليست مصالحة، وحماس أخطأت حينما اتخذت مسار المصالحة مع حركة فتح والسلطة ورئيسها عباس"،

تحديات مسار التطبيع

سياسة بايدن ستؤخر اتفاقات التطبيع القادمة؛ تحت هذا العنوان قال: "إيلي كوهين"، وزير استخبارات العدوان عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق النووي مع إيران، سيعطل التقدم في المنطقة؛ وحذر كوهين من أن الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن سيؤخر اتفاقيات التطبيع القادمة مع إسرائيل، وكشف أن هناك 13 دولة إفريقية على جدول أعمال السياسة الإسرائيلية لتوقيع اتفاقات تطبيع.

وطالب كوهين، الرئيس الأمريكي بايدن، بتحديد ما إذا كان سيستمر في "التغيير الإيجابي" أو العودة إلى "سياسة التبعية تجاه إيران"؛ وقال كوهين: "نطلب من الرئيس بايدن اتخاذ قرارات بناء

على التجارب من أجل الاستقرار الإقليمي.. سياسة التبعية لإيران التي كانت في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، لم تُؤدِّ إلا إلى ربيع عربي واتفاق نووي مثقوب".

"في حين أنه في عهد دونالد ترامب، تم الانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض عقوبات على إيران، وتطوير الدول العربية علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل"، على حد قول كوهين.

وردًا على سؤال ما إذا كان تغيير الإدارة الأمريكية سيؤثر على التقدم في العلاقات مع دول الخليج، أجاب بأن "دخول جو بايدن إلى البيت الأبيض يضع المنطقة تحت الاختبار، فالدول التي لم توقع بعد على اتفاق تطبيع مع إسرائيل، سوف تسعى إلى مراجعة سياسة الرئيس القادم جو بايدن، لذلك أخشى ألا تكون هناك اتفاقات تطبيع في المستقبل القريب".

وأشار كوهين إلى أن هناك قلق إقليمي من أن السياسة التصالحية للإدارة الأمريكية الجديدة "ستقوض التقدم الإيجابي في المنطقة، وأن إلغاء العقوبات على إيران سيمنحها متفلسًا وسيزيد من نشاط حزب الله وحركة حماس والمليشيات الموالية لها في سوريا واليمن"، على حد تعبيره.

وقال كوهين: "السياسة الأمريكية تؤثر بشكل مباشر على إسرائيل ودول الخليج، لكن على أي حال فإن إسرائيل لن تقف عاجزة ولن تسمح لإيران بامتلاك أسلحة نووية ولن تسمح لها بترسيخ وجودها على الحدود الشمالية مع سوريا لبنان، فإسرائيل دولة قوية من الناحية الأمنية والاقتصادية، وتعرف كيفية التعامل مع أي تهديد".

الجنرال ماتان فيلنائي

قال الجنرال ماتان فيلنائي، نائب رئيس أركان جيش العدو السابق إنه بينما تحتل إسرائيل باتفاقات التطبيع مع دول الخليج ، فلا بد من الضغط من أجل حل سياسي مع الفلسطينيين، خاصة باتجاه الانفصال عنهم، على أساس فكرة "دولتين لشعبيين".

وكشف فيلنائي عن أهم محاور خطته الأمنية مع الفلسطينيين وعنوانها "الأمن أولاً"، وتدعو لفصل المستوطنين عن الفلسطينيين، مع استمرار السيطرة العسكرية على الضفة الغربية،

وحذر أن "كل يوم يمر ولا نتعامل فيه مع القضية الفلسطينية، بل ننحيا جانبا، تتدهور إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، وتعني هذه نهايتها كدولة يهودية، وبهذه الطريقة لا يمكن تجاهل المشكلة، ونحن عندما نقول الأمن أولاً، فإننا نتحدث أولاً وقبل كل شيء عن الانفصال، حتى لا تؤدي لتفاقم المشكلة".

خط سكة حديدية بين المتوسط والخليج

قال وزير المالية والبنك المركزي أن إسرائيل والاتحاد الأوروبي أطلقا محادثات لتعميق التعاون الاقتصادي، وناقشا إمكانية إيجاد ممر تجاري جديد بين شرق المتوسط ودول الخليج؛ وقال بنك إسرائيل المركزي إن خط السكة الحديدية الجديد سيكون طريقاً أقصر وأسرع وأقل تكلفة وأكثر أماناً للربط بين الشرق والغرب بدلاً من طرق التجارة الحالية.

وكشفت مصادر العدو بأن خط السكة الحديد المقترح سيوفر 30% من تكلفة النقل الحالية عبر قناة السويس فيما بدأت اطمع اسرائيلية خليجية بدراسة مشروع خطوط الغاز الى اوروبا عبر مينائي اشدود وحيفا؛ وينطلق المشروع من جسر بري من إسرائيل ويكون الأردن مركزاً إقليمياً، وتقوم شبكة سكة حديدية اقليمية بنقل البضائع والمسافرين بين اميركا واوروبا والمتوسط والغرب والسعودية ودول الخليج في الشرق؛ وتتمخض المبادرة عن طرق تجارة إقليمية أقصر وأرخص وأكثر اماناً.

ويهدف المشروع إلى ما وصفته بتعزيز السلام الإقليمي ورفع حجم التجارة مع دول عربية وصفتها بالمعتدلة؛ ويهدف إلى تواصل تجاري بين الشرق والغرب عبر سكة حديدية للتهرب من النفوذ الإيراني والمضايقات عبر المعابر والمضائق والممرات البحرية وجعل خطوط التجارة بين الشرق والغرب آمنة، وأرقت إسرائيل المشروع بخرائط عن حركة التواصل بين الشرق والغرب؛ واعتبرت أوساط دبلوماسية عربية أنه من الناحية الاستراتيجية من شأن المبادرة أن تعزز محور الدول المعتدلة في المنطقة فضلاً عن العلاقات بين العرب وإسرائيل عبر التجارة والاقتصاد بالتزامن مع العلاقات الدبلوماسية والزيارات.

أفادت وسائل إعلام العدو، أن نتنياهو زار السعودية، والتقى مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مدينة نيوم السعودية؛ ورافقه في الزيارة رئيس الموساد، يوسي كوهين وبحضور وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو؛ ويأتي اللقاء بين نتنياهو وبن سلمان، بحضور بومبيو، على خلفية توقيع "اتفاقيات أبراهام" بين إسرائيل وبين الإمارات والبحرين والسودان، وحديث نتنياهو عن اتفاقيات أخرى ستوقعها إسرائيل مع دول عربية أخرى.

وقالت تقارير إعلامية أن هذا النشر جاء ليعث برسالة إلى إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، بأنه يوجد تحالف إسرائيلي - سعودي ضد إيران، وذلك في محاولة لمنع الرئيس المنتخب من العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران.

وكان الرئيس ترامب قد قال بعد توقيع كل من الاتفاقيات مع الإمارات والبحرين والسودان، أنه يعتقد أن السعودية ستتضم في النهاية إلى التطبيع مع إسرائيل؛ وكان رد فعل السعودية فاترا نسبيا على الاتفاقات؛ وقال مسؤولون سعوديون إن أي اتفاق مع إسرائيل مشروط بحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي أعقاب هذه الزيارة التي نفاها الإعلام السعودي؛ قام وفد إسرائيلي بزيارة للسودان لمواصلة استكمال الاتفاقات بين البلدين.

رحلات مباشرة إلى إسرائيل مارس القادم

أعلنت شركة طيران أبوظبي "الاتحاد للطيران" أنها ستبدأ رحلات يومية إلى تل أبيب في آذار القادم، بعد أن أقامت الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل علاقات رسمية هذا العام. وقالت شركة الطيران المملوكة للدولة، إن الرحلة ستبدأ في 28 آذار وسيتم تحديد توقيتها للتواصل مع خدمات "الاتحاد للطيران" من وإلى الصين وتايلاند والهند وأستراليا. يأتي هذا الإعلان في الوقت الذي تواجه فيه صناعة الطيران أسوأ أزمة لها على الإطلاق بسبب جائحة فيروس كورونا.

إلغاء التأشيرات بين إسرائيل والإمارات

قال رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو إن الحكومة صادقت على الإعفاء من تأشيرات الدخول بين إسرائيل والإمارات؛ و كان الطرفان قد وقعا اتفاقية الإعفاء المتبادل للمسافرين بين البلدين من التأشيرات، واتفاقات أخرى في مجالات الاقتصاد والاستثمار والطيران. ومن أبرز الوثائق الموقع عليها أيضًا، اتفاق تسيير الرحلات الجوية بينهما، حيث من المخطط إطلاق عشرات الرحلات المنتظمة لطائرات الركاب والنقل أسبوعيًا بين أبو ظبي وتل أبيب.

تسارع مسار الاستيطان

نبّه رئيس منتدى القدس الموسعة في حزب "الليكود"، إلى أن "كل خطة وضعت في اللجنة اللوائية تأخرت، كل حجر أزيح في أماكن استراتيجية وفي أماكن تعتبر في نظرنا طبيعية، حظي بوابل من الانتقاد والتهديد من البيت الأبيض".

وأشار إلى أنه "في 20 كانون الثاني 2021، سيؤدي رئيس جديد للولايات المتحدة اليمين القانونية (جو بايدن مرشح الحزب الديمقراطي)، وعلينا أن نثبت حقائق على الأرض حتى ذلك الوقت؛ وبيّن أن هناك خطتي بناء؛ الأولى في مستوطنة "جفعات همتوس" والثانية في "عطروت"، والخطتان معا يمكنهما أن تنتجا أكثر من 12 ألف وحدة سكنية جديدة في القدس"، لافتا إلى أنه "في "جفعات همتوس"، أقرت الخطط، ولم يتبقّ للحكومة إلا إصدار عطاءات للمقاولين، وأما في "عطرون"؛ فينبغي أن تقر في مؤسسات التخطيط والبناء خطة وزارة الإسكان لإقامة حي (استيطاني) على أراضي المطار القديم".

ورأى أن إقامة مثل هذه الكمية من المساكن الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة، "يمكنها أن تخفض أسعار الشقق في المدينة، وهذا يساهم في إبقاء الشباب فيها (منع الهجرة المعاكسة)، كما أنه في حال أقر البناء في هذه الأحياء، فسيتحقق الفعل الصهيوني المناسب، وسيشطب الحلم الفلسطيني لتقسيم القدس؛ وفي مؤشر واضح على مضي الاحتلال في الاستيطان في القدس، شدد المحامي الليكودي، على أهمية مواصلة البناء الاستيطاني "حتى لو لم تكن هناك موافقة أمريكية على البناء في القدس، فإن علينا أن نواصل البناء".

مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط، **نيكولاي ملادينوف** قال بأنه "قلق للغاية" من قرار إسرائيل المضي قدماً في البناء ضمن مخطط إقامة مستوطنة "غفعات همتوس" في جنوب القدس المحتلة، ما سيجعل من الصعب إقامة دولة فلسطينية متصلة.

وأنه يتوقع أن تثير هذه الخطوة غضب الإدارة الأمريكية المقبلة، التي تعارض التوسع الاستيطاني وتأمل في إحياء المفاوضات بشأن حل الدولتين.

وأعلنت "هيئة أراضي إسرائيل، أنها فتحت مناقصات لبناء من 1257 وحدة سكنية جديد في مستوطنة "غفعات همتوس"؛ وقال ملادينوف إنه "إذا تم بناؤها، فإنها ستعزز حلقة من المستوطنات بين القدس وبيت لحم في الضفة الغربية المحتلة. ومن شأن ذلك أن يضر بشكل كبير بأفاق دولة فلسطينية متصلة في المستقبل وتحقيق حل الدولتين المتفاوض عليه على أساس خطوط 1967، بحيث تكون القدس عاصمة للدولتين. بناء المستوطنات غير قانوني بموجب القانون الدولي وأدعو السلطات إلى التراجع عن هذه الخطوة."

وانتقدت السلطة الفلسطينية ومنسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي هذه الخطوة. ومع وجود ما يقرب من 500 ألف مستوطن يعيشون الآن في الضفة الغربية وأكثر من 220 ألف مستوطن في القدس الشرقية، يقول الفلسطينيون إن فرص إقامة دولتهم تتضاءل بسرعة.

وقالت الخارجية في بيان إن "إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن مناقصة لبناء 1257 وحدة استيطانية جديدة، جنوب شرق القدس المحتلة، ضربة قاضية لحل الدولتين"، موضحة أن "البناء الجديد يهدف إلى توسيع المستوطنات في تلك المنطقة، وربطها بعضها وبالعمق الإسرائيلي، ما يؤدي إلى فصل القدس عن محيطها الفلسطيني خاصة من جهة جنوب الضفة الغربية المحتلة".

وذكرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أن ذلك "يؤدي إلى توجيه ضربة قاضية لمبدأ حل الدولتين وفرص تنفيذه، وإغلاق الباب أمام فرصة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافياً وذات سيادة"؛ وأضافت أن "دولة الاحتلال تسابق الزمن في استغلال الفترة الانتقالية المتبقية من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لتنفيذ مشاريعها التوسعية".

وطالب الاتحاد الأوروبي، إسرائيل بإلغاء قرارها طرح مناقصة بناء وحدات استيطانية جديدة بالقدس المحتلة؛ وقال الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، في بيان إنه "يتوجب على الحكومة الإسرائيلية إظهار رؤية ومسؤولية، بدلا من النشاط الاستيطاني، وعليها التراجع عن القرارات السلبية في مثل هذا الوقت الحرج والحساس". وصادقت إسرائيل، على بناء 108 وحدات استيطانية جديدة في حي "رمات شلومو" في شمال القدس الشرقية.

مستوطنون يهاجمون بعثة أوروبية

هاجمت مجموعة من المستوطنين، بعثة أوروبية خلال رصدها للتوسع الاستيطاني بالقدس المحتلة، حيث قام نائب رئيس بلدية الاحتلال آريه كينغ، بطرد مندوب الأمم المتحدة لدى إسرائيل من مستوطنة "غفعات همتوس". وأتت الجولة الميدانية لرؤساء البعثات الأوروبية بالقدس المحتلة، بعد الإعلان، عن مناقصات لبناء من 1257 وحدة سكنية جديد في مستوطنة "غفعات همتوس"، وعليه، نظم رؤساء البعثات الأوروبية وسفراء وقناصل دول أوروبية جولة احتجاجية الى المستوطنة رفضا للتوسع الاستيطاني؛ وأكد رؤساء البعثات، من سفراء وقناصل وممثلي دول أوروبية مختلفة، أن من شأن توسيع المستوطنة المذكورة وبناء حي استيطاني جديد فيها، قطع التواصل الجغرافي بين مدينتي القدس وبيت لحم.

في غضون ذلك، تظاهر مستوطنون أمام وفد الاتحاد الأوروبي لدى وصوله المستوطنة، وهتفوا إلى جانب أعضاء من بلدية الاحتلال بالقدس، ضد أعضاء الوفد الأممي، وقطعوا تصريحا صحفيا حاول الإدلاء به أحد ممثلي الاتحاد. وأثار إعلان الاحتلال عن طرح مناقصة لبناء 1257 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة "غفعات همتوس" بالقدس، ردود فعل دولية وإقليمية واسعة.

وعلق المبعوث الأممي للشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف، على القرار الإسرائيلي بالقول إنه "يضر بشدة بفرص إقامة دولة فلسطينية مستقبلية كجزء من حل الدولتين القائم على حدود عام 1967"؛ وانتقدت السلطة الفلسطينية ومنسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي هذه الخطوة. ومع وجود ما يقرب من 500 ألف مستوطن يعيشون الآن في الضفة الغربية وأكثر من 220 ألف مستوطن في القدس الشرقية، يقول الفلسطينيون إن فرص إقامة دولتهم تتضاءل بسرعة.

ونشرت "هيئة أراضي إسرائيل"، كراسة مناقصة لبناء 1257 وحدة سكنية ضمن مخطط إقامة مستوطنة "غفعات همتوس" في جنوب شرق القدس المحتلة. وامتنعت إسرائيل عن تنفيذ هذا المخطط منذ سنوات، بسبب معارضة دولية وإدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، لأن هذه المستوطنة ستحيط ببلدة بيت صفافا من جميع الجهات وتقطع التواصل الجغرافي بين القدس وجنوب الضفة الغربية.

"جماعات الهيكل" تطالب بإقامة مدرسة توراتية بالأقصى

بعثت ما تسمى "جماعات الهيكل" رسالة إلى وزير الأمن الداخلي في حكومة العدو، أمير أوحانا، تطالب فيها بإقامة مدرسة توراتية في المسجد الأقصى على أن يتم تخصيص الساحة الشرقية للحرم مدرسة توراتية، علما أن جماعات استيطانية دعت إلى بناء كنيس في المكان، وذلك تمهيدا للتقسيم المكاني للأقصى.

وتضمنت الرسالة مطالبة بالسماح للمستوطنين بقضاء كامل الفترة المتاحة للاقتحامات في تعلم التوراة وتعليمها في الساحة الشرقية للمسجد الأقصى.

ويهدف هذا الطلب إلى استغلال أوقات الاقتحام التي يفرضها الاحتلال إلى الحد الأقصى، بحيث يصبح دوام المدارس الدينية اليهودية داخل المسجد لمدة خمس ساعات يوميا.

وتأتي هذه الرسالة، فيما تستمر الجماعات الاستيطانية بجهودها لتحويل المسجد الأقصى لمركز لتدريس اليهودية، ويمهد لاحقا لإدخال الكتب ولقائف التوراة والكراسي، ومن ثم المطالبة بمظلات

بلاستيكية على غرار تلك المنصوبة في ساحة البراق، ما يؤسس مسارا جديداً للتقسيم المكاني للأقصى واقتطاع ساحته الشرقية بعد أن فشل الرهان الذي استمر 16 عاما بالسيطرة على مصلى باب الرحمة كنقطة انطلاق للتقسيم المكاني.

وشهدت الفترة الأخيرة تصاعدا كبيرا في انتهاكات الاحتلال بحق المسجد الأقصى وخاصة في المنطقة الشرقية، حيث أداء الصلوات التلمودية والجلوس في المكان بعد تفرغته من الفلسطينيين ومنعهم من الاقتراب من أماكن تواجد المستوطنين.

وسبق أن أكدت المرجعيات الدينية في مدينة القدس المحتلة، أن الوضع في المنطقة الشرقية من المسجد خطر ومرتدي وغير مسبوق.

وأوضحت المرجعيات الدينية في بيان لها أن المنطقة الشرقية بمساحتها التي تصل لخمسين دونما جزء لا يتجزأ من للأقصى، وتمثل ثلث المساحة الكلية للمسجد.

ورفضت المرجعيات ادّعاءات الاحتلال بأن المنطقة الشرقية منطقة عسكرية، مؤكدة أن الاحتلال يسعى للسيطرة على الأقصى من خلال تكثيف اقتحامات المستوطنين والسماح لهم بأداء طقوس تلمودية في المنطقة الشرقية ورفع العلم الإسرائيلي فيها.

وفرضت قوات الاحتلال عام 2008 فترتين للاقتحامات: صباحية ومسائية يجري تعديلها حسب التوقيت الصيفي والشتوي، لتكريس حيّز زمني خاص بالمستوطنين توفّر لهم القوات في أثنائه الحماية والدعم ليتمّوا جولاتهم في الأقصى من دون "مضايقات" أو "تشويش".

ثم تطوّرت هذه الخطوة إلى التضييق على الوجود الإسلامي في المسجد بالتزامن مع الاقتحامات، إذ عمدت قوات الاحتلال في عام 2014 إلى فرض إبعاد جماعي صباحي للنساء فباتت تمنع قرابة 500 طالبة من طالبات مصاطب العلم من الدخول إلى المسجد.

وسبق هذه المطالب تمديد مدة الاقتحامات، إذ نشر "نشطاء الهيكل" على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي قبل أيام خبر موافقة سلطات الاحتلال على تمديد مدة الاقتحامات فيما يعرف بالفترة المسائية نصف ساعة إضافية.

وعبرت "جماعات الهيكل" عن حفاوتها بهذا "الإنجاز" الذي تحقق "بعد سنوات من المطالبة" وفق منشور على صفحة "طلاب لأجل الهيكل".

وأطلق الحاخام المتطرف يهودا غليك خلال اقتحام جديد للمسجد الأقصى حملة لجمع التبرعات بمناسبة عيد "الحانوكاه" اليهودي، وذلك ضمن محاولات المستوطنين تكريس المسجد الأقصى كـ"مركز ديني يهودي".

وخلال اقتحامه المسجد الأقصى وفي بث مباشر من الساحة الشمالية الشرقية، أطلق الحاخام المتطرف غليك حملة باللغة الانجليزية لجمع التبرعات من الانجليكانيين الامريكيين، داعياً جمهوره إلى التبرع لمؤسسته "شالوم جيروساليم" بطرود بقيمة ٣٠ دولار.

وقال غليك: "التبرعات ستعزز الوجود والروح الدينية اليهودية، وانها سترسل للأيتام والأرامل اليهود في القدس، بمناسبة عيد الحانوكاه".

ويأتي إطلاق هذه الحملة من المسجد الأقصى المبارك في إطار سعي جماعات الهيكل المزعوم، لتحويل المسجد الأقصى إلى مركز روحي وديني لممارسة أنشطتها منه.

وكان غليك قد أسس وترأس سابقاً حركة "هاليبا"، التي تدعو جميع الإسرائيليين لاقتحام المسجد الأقصى وممارسة طقوسهم فيه باعتباره "لُبّ الصهيونية"، قبل أن يتحول إلى ترويج هذه الأجندة في أوساط اليمين الصهيوني الناطق بالإنجليزية في أمريكا الشمالية، والذي يبدو أكثر دعماً لهذه الأجندة المتطرفة.

السلطة الفلسطينية تستأنف التنسيق مع إسرائيل

أعلنت السلطة الفلسطينية، استئناف التنسيق الأمني مع إسرائيل وأعادتها إلى المستوى الذي كانت عليه حتى أيار الماضي؛ وأعلن وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية حسين الشيخ أن القرار اتخذ بعد محادثات دولية مع الرئيس عباس في الأيام الأخيرة؛ وأشار إلى أن القرار

جاء عقب رسائل شفوية ومكتوبة تلقتها السلطة الفلسطينية، مفادها أن إسرائيل ملزمة باتفاقات مع السلطة الفلسطينية.

وأكد الشيخ أن العلاقات ستعود مع إسرائيل إلى ما كانت عليه قبل 19 أيار 2020، عندما أعلن أبو مازن تجميد التنسيق الأمني والمدني؛ وقال عباس في حينه إن السلطة أصبحت "في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية" بما في ذلك اتفاقات التنسيق الأمني معتبرا أن ضم أراض في الضفة الغربية يقوض فرص التوصل للسلام، وكان عباس قد هدد مرارا بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وأعلن قطع "كل العلاقات" مع إسرائيل والولايات المتحدة عقب إعلان خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام.

ولفتت مصادر فلسطينية إلى أن عودة التنسيق الأمني وتراجع السلطة الفلسطينية عن موقفها المتعلق برفض تسلم أموال المقاصة (عائدات الضرائب الفلسطينية تجبيها سلطات الاحتلال نيابة عن السلطة)، تأتي ك"بؤادر حسن نية تجاه الإدارة الأميركية الجديدة"؛ فيما شددت مصادر فلسطينية على أن التنسيق الأمني لم يتوقف خلال كل هذه الفترة، وأن ما تم وقفه بالفعل هو التنسيق المتعلق بالشق المدني.

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة، أن القيادة الفلسطينية تنتظر موقف إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن من الصراع العربي الإسرائيلي، مشيراً إلى أن التحرك سيكون على أساس ذلك خلال الفترة المقبلة؛ وإنه "إذا ما اعترفت إدارة بايدن بقرارات الشرعية الدولية بشأن فلسطين، واتخذت مواقف مخالفة لإدارة دونالد ترامب، فإن القيادة ستبدأ في الوقت المناسب بتحريك الملف مرة أخرى على الساحة الدولية من خلال الجمعية العامة، واللجنة الرباعية للسلام".

وفي هذا السياق، أشارت القناة 12 إلى أن حكومة العدو أخطرت السلطة الفلسطينية، في رسالة من مُنسق عمليات الحكومة في الأراضي المحتلة، أنها تلتزم بالاتفاقيات كما كان عليه الحال قبل أيار الماضي. ولفتت إلى أن "العبء الاقتصادي الذي تعاني منه السلطة وانتخاب إدارة بايدن، مكننا من عودة التنسيق".

وبحسب القناة فإن وزير الأمن بيني غانتس، كان المسؤول عن الاتصالات الأخيرة مع السلطة الفلسطينية؛ وفي بيان عن مكتب غانتس جاء أنه "في الأسابيع الأخيرة، كان هناك تبادل رسائل عبر مبعوثين بين غانتس والمسؤولين الفلسطينيين حول هذا الموضوع؛ نتيجة لذلك، تقترب إسرائيل والسلطة الفلسطينية من استئناف التنسيق"؛ وأضافت وزارة الأمن نقلا عن غانتس أن انتخاب بايدن رئيسا للولايات المتحدة يشكل للفلسطينيين "أفقًا جديدا، و"ذريعة للنزول عن الشجرة التي صعودها"، على حدّ تعبيره.

وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ، أن القيادة الفلسطينية تلقت رسالة رسمية من حكومة الاحتلال تؤكد التزامها بالاتفاقات الموقعة؛ وأوضح أن العلاقة مع إسرائيل ليست تنسيق أمني فقط، وإنما علاقة مضمونها الجوهري سياسي، وأضاف، كل مشروع لتصفية قضيتنا لم يعد موجودا، ونحن الآن أمام إدارة أمريكية جديدة؛ وبيّن أن الإدارة الجديدة أكدت أن صفقة القرن لم تعد موجودة، وأن مرجعية الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل الشرعية الدولية؛ وشدد على أن موقف المجتمع الدولي مساند للموقف الفلسطيني؛ وقال: ربما تفتح الإدارة الأمريكية الجديدة بوابة للعملية السياسية.

انتقادات لعودة التنسيق

وقد لاقت الخطوة بإعادة التنسيق انتقادات واسعة؛ وأكد عضو اللجنة المركزية للجهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر مزهر أن عودة التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال الإسرائيلي ينسف كل جهود المصالحة؛ لأن عودة التنسيق يعني عودة برنامج أسلو الفاشل الذي تنتهجه السلطة منذ سنوات؛ و"إن عودة التنسيق يدل على وجود نية مسبقة لدى قيادة السلطة بالعودة للمفاوضات العبثية مع "إسرائيل" وهذا يعني استمرار برنامج ونهج أسلو الذي دمر قضيتنا؛ وأوضح مزهر أن رهان السلطة على الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وحزبه الديمقراطي للحصول على شيء ما من "إسرائيل" هو رهان فاشل لن يجلب لقضيتنا إلا الدمار والخراب ولن يحقق لشعبنا الكرامة والعزة بتحقيق العودة واقامة الدولة.

واعتبر التيار الاصلاحى لحركة فتح عودة التنسيق الامنى نكسة سياسية للشعب الفلسطينى تتزامن مع "الوقت الذى تسابق فيه دولة الاحتلال الزمن وهى تكثف نشاطها الاستيطانى فى الضفة الغربية، وتُمنع فى اكمال حلقات مسلسل تهويد القدس، وبعد أن أعلنت إسرائيل قبل يومين عن خطوة استيطانية تعصف كلياً بحل الدولتين وتقضى على أى فرصة لإحياء عملية التسوية، وهو بمثابة انقلابٍ على قرارات المجلسين الوطنى والمركزي، التى حددت بوضوح ضرورة التحلل من كافة الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال ووقف التنسيق الأمنى معها والبدء بإجراءات سحب الاعتراف بها؛ ويمثل ارتداداً عن مخرجات اجتماع "الأمناء العامون" للفصائل الفلسطينى الذى انعقد فى ايلول الماضى بين بيروت ورام الله، ويُجهز على فرصة الحوار الفصائلى بما يعنى استدامة الانقسام والفشل فى تحقيق الوحدة الوطنية.

وصف وليد العوض عضو المكتب السياسى لحزب الشعب الاعلان عن إعادة مسار العلاقة مع "اسرائيل" بأنه استخفاف مرفوض بكافة المؤسسات الفلسطينىة؛ مشيراً إلى أن هذا الإعلان يمثل استخفافاً باللجنة التنفيذية واجتماع القيادة التى اتخذت قرارات التحلل من كافة الاتفاقات مع دولة الاحتلال.

وأكد القيادى فى حركة الجهاد الاسلامى داود شهاب، أن عودة السلطة للعلاقة مع إسرائيل، بما فيها التنسيق الأمنى، يعد تراجعاً خطيراً وخروج عن مقررات الاجماع الوطنى وانقلاب على مخرجات اجتماع الامناء العامين للفصائل.

وإن العودة إلى مسلسل التفاوض الكارثى والعلاقة مع "إسرائيل" لا تختلف عن التطبيع بل هى السياسة التى أوصلت الدول العربية للتطبيع ووفرت للمطبعين فرصة ومناخاً شجعهم على المضي فى التطبيع حتى وصل الامر حدّ التحالف مع الاحتلال ؛ وأكد أن الأخطر من التطبيع هو التشجيع عليه وهذا سيكون جريمة كبرى ترتكبها السلطة و منظمة التحرير و قيادة حركة فتح؛ وأضاف إن هذا الإعلان بمثابة تفضيل العلاقة مع "اسرائيل" على المصالحة، فهم يدركون أن اعلاننا كهذا سيمثل عقبة أساسية أمام تحقيق المصالحة.

العدو فوجئ بطلب السلطة عودة التنسيق

وقدرت مصادر أمنية صهيونية أن إعلان السلطة الفلسطينية استئناف الاتصالات والعودة للتنسيق الأمني، سيدفع باتجاه طلب فلسطيني آخر لاستئناف المفاوضات؛ وبحسب موقع يديعوت أحرونوت - فإن هذا التقييم الأمني بات واردًا في ظل الطلب الفلسطيني المقدم لعودة الاتصالات، والتنسيق الأمني، مشيرةً إلى أن المؤسسة الأمنية والعسكرية فوجئت من الطلب المقدم، ولذلك لا تستبعد طلب آخر لاستئناف المفاوضات.

ويقدر مسؤولون صهاينة أن قرار أبو مازن جاء في ضوء فوز جو بايدن في الانتخابات الأمريكية، وكذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية؛ ففي الأشهر الأخيرة، توقفت السلطة الفلسطينية عن أخذ أموال الضرائب التي تجمعها سلطات العدو؛ وجمعت وزارة مالية العدو مبلغًا يقارب ثلاثة مليارات شيكل من أموال الضرائب التي رفض الفلسطينيون استلامها؛ ونتيجة لذلك، وجدت السلطة صعوبة في دفع الرواتب والتعامل مع وباء كورونا.

وبحسب مسؤولين كبار، كان وزير الجيش بني غانتس أصدر تعليمات لمنسق أعمال حكومة العدو في المناطق قبل نحو أسبوعين باستئناف الحوار مع الفلسطينيين؛ وجاءت الخطوة بالتنسيق مع نتنياهو؛ والتقى كميل أبو ركن مع الوزير الشيخ، من أجل وضع خطة لاستئناف التنسيق الأمني والمدني؛ وفي هذه المحادثات تمت صياغة الخطوط العريضة لتبادل الرسائل بين الأطراف التي أدت إلى تجديد التنسيق الأمني. وأشار مسؤولون كبار إلى أن الخطوة الأولى هي تحويل الأموال المتراكمة في إسرائيل إلى حساب وزارة المالية الفلسطينية.

وقال مسؤولون صهاينة أن الحكومة النرويجية توسطت بين إسرائيل والسلطة لصياغة مخطط لاستئناف التنسيق الأمني والمدني.

السلطة مستعدة لتعديل قانون رواتب الأسرى

ادّعى مراسل في هيئة البث العامة الإسرائيلية "كان" للشؤون الفلسطينية، غال بيرغر، أن السلطة الفلسطينية أبلغت دبلوماسيين غربيين باستعدادها لتعديل قانون دفع رواتب الأسرى وأسرى الشهداء، "كبادرة نية حسنة" للرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن.

وأن التعديل سيقضي بتوقف تلقي عائلات الأسرى رواتب تستند إلى حجم العملية التي نفذها الأسير الذي يقبع في السجون وعقوبة السجن المفروض عليه، وإنما وفقا للوضع الاقتصادي والاجتماعي لعائلة الأسير وعدد أفرادها.

وتابع بيرغر أن هذا التعديل يهدف إلى "منع وضع تكشف فيه السلطة الفلسطينية نفسها لدعاوى قضائية في الولايات المتحدة، بعد الاستئناف المتوقع للمساعدات الأميركية للسلطة خلال فترة إدارة بايدن".

وكان بيرغر ادعى في تقرير نشره في بداية حزيران الماضي، أن الحكومة العدو تراجعت عن اقتطاع مبالغ من أموال الضرائب الفلسطينية (المقاصة)، بذريعة أن السلطة الفلسطينية دفعت رواتب لذوي الشهداء والأسرى بقيمة المبلغ المقتطع.

وذكر التقرير أن حكومة العدو حرصت خلال الأشهر الثلاثة السابقة، على تحويل أموال المقاصة كاملة وغير مقتطعة للسلطة، وأن ذلك يأتي على الرغم من تشريع قانون بهذا الشأن. وأشار إلى أنه "خلافا للتصريحات الإسرائيلية التصعيدية في هذا الشأن، وسن قانون يلزم حكومة العدو" باقتطاع قيمة مخصصات الأسرى والشهداء من أموال المقاصة، غير أن الحكومة لم تقطع من أموال المقاصة، قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى التي دفعتها السلطة خلال العام 2019.

وسبب تراجع الحكومة عن اقتطاع هذه الأموال، وفقا لبيرغر، يكمن في أن وزير الأمن السابق، نفتالي بينيت، الذي كان من المفترض أن يقدم تقريراً، قبل ذلك بستة أشهر، عن حجم المبلغ الذي دفعته السلطة الفلسطينية، في عام 2019، كرواتب لذوي الشهداء والأسرى، لم يعدّ التقرير ولم يقدمه للحكومة، ولم يُعقد المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينيت) للمصادقة على الاقتطاع.

"استئناف التنسيق الأمني سيساعدنا ويوقف المصالحة"

قال المحلل العسكري في موقع "والا"، "أمير بوحبوط"، إن تقديرات المنظومات الأمنية في دولة الاحتلال كانت تشير إلى أن استمرار رفض السلطة، تلقي أموال الضرائب كان سيؤدي إلى انهيار الوزارات الفلسطينية خلال عدة أشهر؛ واعتبر أن "الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه السلطة، تزامناً مع أزمة كورونا، أثرا على قرار استئناف التنسيق الأمني والمدني". ويرى أن الضوء الأخضر النهائي لإعادة العلاقات جاء بعد فوز بايدن بالانتخابات الأمريكية؛ وأضاف أنه رغم الخشية الكبيرة التي كانت لدى جيش الاحتلال من وقف التنسيق الأمني، حسب وصفه، وحدث تدهور أمني بال الضفة الغربية، فإن الأوضاع بقيت مستقرة. وقال: "امتنتع السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية عن القيام بأي شيء ضد الجنود الإسرائيليين واستفزازهم".

وزعم أن "السلطة الفلسطينية لم تنسى لأية لحظة أن العدو المشترك للطرفين هو حركة حماس"؛ ويرى "بوحبوط" أيضاً أن إعادة اللقاءات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي سيؤثر بشكل سلبي وكبير، على عملية المصالحة بين حركتي حماس وفتح، والتي كانت تهدف للإضرار بإسرائيل.

5333 أسيراً فلسطينياً اجتازوا امتحانات الثانوية العامة في السجون الإسرائيلية

أشاد مركز الأسرى للدراسات، وهيئة شؤون الأسرى والمحررين، ووزارة التربية والتعليم الفلسطيني؛ بنضال الأسرى والأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، لنجاحهم في مواجهة سياسة التجهيل الإسرائيلية، التي منعت تقديم الثانوية العامة، وحرمانهم من الانتساب للجامعات منذ ما يزيد عن العشر سنوات.

وقال مدير المركز: "إن نجاح 400 أسير في امتحانات الثانوية العامة هذا العام 2020، ونجاح 5333 طالباً أسيراً على مدار سبع سنوات من العام (2014-2020) بتجربة فريدة ورائدة وغير مسبقة في حركات التحرر العالمية، تؤكد على إرادة الأسرى الفلسطينيين في السجون

وانتمائهم للعملية التعليمية، واصرارهم على تحويل السجون إلى قاعات جامعية ومدارس تعليمية ولفصول دراسية".

وكانت سلطات الاحتلال، قامت بعرقلة العملية التعليمية من خلال سن قانون شاليط الذي منع التعليم، وقامت بمنع إدخال الكتب التعليمية بكل مراحلها، ورفضت توفير القاعات والصفوف الدراسية، وعاقبت من يقوم بالدروس والمحاضرات، ومنعت دخول الكتب المنهجية والمجلات والأبحاث والدراسات العلمية، ومنعت الالتحاق بأي مدارس أو جامعات أو مؤسسات تعليمية أو أكاديمية، ومنعت إيجاد معلمين من الأسرى الفلسطينيين للأشبال القاصرين، ومنعت الأدوات الدراسية والقرطاسيات والألواح، وقامت بالكثير من الخطوات التي تهدف لتجهيل الأسرى وعدم الاستفادة من أوقاتهم.

وأن كل تلك الإجراءات فشلت أمام الإرادة التي نجحت بجهود (الأسرى في السجون وهيئة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة التربية والتعليم العالي)، وضمن منظومة متكاملة من الخطوات والإجراءات المدروسة بتجاوز عملية الرفض الإسرائيلي وتخطي المعوقات، بما لا يتعارض والنظام التعليمي في فلسطين، وأسس الثلاثة لنظام يضمن التعليم، ومصداقية وشفافية الامتحانات برقابة مشرفين أكفاء من الأسرى في الأقسام، عبر لجان يتم تشكيلها من قبل قيادة أكاديميين من الأسرى يحملون شهادات عليا تم اعتمادها من وزارة التربية والتعليم العالي مهمتها اعداد وتجهيز الامتحانات والمراقبة عليها.

وطالب المؤسسات الدولية بالضغط على سلطات الاحتلال، التي تتجاوز الاتفاقيات الدولية في تعاملها مع الأسرى بقضايا التعليم، مشيراً إلى أن التعليم في السجون حق يكفله القانون، وحق تعمد بالنضالات وفق تضحيات الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة التي حمته وحققته بالخطوات النضالية، التي دفع الأسرى مقابلها الكثير من الجهد والشهداء، لخوضهم الكثير من الإضرابات المفتوحة عن الطعام للنهوض بواقع المعتقلات، إنجاز حق التعليم.

زيادة نسبة صرف رواتب موظفي السلطة الشهر القادم

أكد مصدر خاص أن نسبة صرف رواتب موظفي السلطة شهر تشرين الثاني الحالي 2020 ستشهد زيادة في نسبة الصرف وذلك بعد تأكيدات عودة التنسيق الأمني الذي سيشهد انفراجة اقتصادية للسلطة ؛ ووفقاً لمصادر خاصة فإن السلطة ستقوم بزيادة نسبة صرف رواتب الموظفين في غزة والضفة في حال استلمت أموال المقاصة. وأوضح المصدر أن رواتب الموظفين ستصرف كاملة في الضفة الغربية المحتلة بينما في قطاع غزة فإن نسبة صرف الرواتب ستصل إلى 70%، إضافة إلى صرف مستحقات الأشهر الأخيرة التي صرفت فيها الرواتب بنسبة 50%.

استطلاع: الليكود 29 مقعداً والمشاركة 11

أظهر استطلاع للرأي، حصول حزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على 29 مقعداً، بينما سيتراجع تمثيل القائمة المشتركة إلى 11 مقعداً. ولو جرت الانتخابات، لحصل تحالف أحزاب اليمين المتطرف ("يميناً") على 22 مقعداً، تليه قائمة "ييش عتيد - تيلم" بـ20 مقعداً، ومن ثمّ القائمة المشتركة بـ11 مقعداً (خسارة 4 مقاعد من تمثيلها الحالي). وبيّن الاستطلاع الذي عرضته القناة 13، حصول حزب "كاحول لافان" على 10 مقاعد، تليه "شاس" بـ8 مقاعد ومن "ميرتس" بـ7 مقاعد. ويتراجع تمثيل حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، ويحصل على 7 مقاعد. ويأتي حزب "يهדות هتوراه" أخيراً بـ6 مقاعد، بينما لم يتجاوز حزب العمل نسبة الحسم. وأفيد أن 27% من المواطنين لن يوافقوا على التطعيم عند حصول إسرائيل على لقاح ضد كورونا؛ في المقابل، قال 23% من المستطلعة آراؤهم إنهم سيوافقون بالتأكيد على التطعيم باللقاح، وقال 18% إنه "من شبه المؤكد" أن يوافقوا على التطعيم، وقال 25% إنه من "المحتمل أن يوافقوا على التطعيم"، في حين قال 7% إنهم لم يقرروا بعد.

كما أظهر الاستطلاع أن 50% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن الذهاب إلى انتخابات جديدة أفضل من استمرار ولاية الحكومة الحالية؛ واقتصرت نسبة المؤيدين لاستمرار ولاية حكومة نتنياهو - غانتس، على 25% فقط.

وعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عن مدى رضاهم عن أداء نتنياهو في إدارة أزمة كورونا، قال 54% إنهم غير راضين، في حين أجاب 23% أنهم راضون تمامًا، وأجاب 18% أنهم بالكاد راضون عن إدارة نتنياهو للأزمة.

ومع ذلك، يرى 33% من المستطلعة آراؤهم أن نتنياهو هو الأنسب لرئاسة الحكومة، يليه نفتالي بينيت الذي حظي بدعم 18%، فيما حصل يائير لبيد على نسبة 16%، وبني غانتس على 13%. في حين قال خمس المستطلعة آراؤهم إنهم لا يعرفون.

إستراتيجية للتأثير على بايدن بالموضوع الإيراني

يجري العمل في وزارة خارجية العدو على وضع إستراتيجية من أجل بدء اتصالات حول إيران مع إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، من أجل محاولة التأثير على مضامين اتفاق نووي جديد يتوقع أن يحاول بايدن التوصل إليه، حسبما نقل موقع "واللا" الإلكتروني، عن مسؤولين إسرائيليين رفيعين وعضوي كنيست ضالعين في هذه الخطوة.

وأضاف "واللا" أن وزير الخارجية، غابي أشكنازي، قال خلال إحاطة مغلقة لأعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وفقا لعضوي كنيست حضرا الاجتماع، إنه "لا نريد البقاء في الخارج مرة أخرى"، وأن على إسرائيل الامتناع عن تكرار أخطاء الماضي التي تسببت ببقائها معزولة فيما إدارة الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، أجرت مفاوضات حول الاتفاق النووي، الذي تم توقيعه في العام 2015.

وكانت إسرائيل قد عارضت بشدة المفاوضات بين إدارة أوباما والدول الكبرى وبين إيران، في الأعوام 2013 - 2015؛ وأشار المحلل السياسي باراك رافيد، إلى أن إسرائيل لم تحاول التوصل إلى تفاهات مع البيت الأبيض حينئذ حول مضامين الاتفاق؛ وبدلاً من ذلك، خاضت إسرائيل

حملة إعلامية دولية ضد الاتفاق النووي، وصلت ذروتها بخطاب بنيامين نتنياهو، في الكونغرس الأميركي، في آذار العام 2015، بالتنسيق مع رئيس مجلس النواب حينها، جون باينر، ومن وراء ظهر الرئيس أوباما.

وقال أشكنازي خلال اجتماع لجنة الخارجية والأمن إن التوجه الذي تم اتباعه أثناء ولاية أوباما جعلت إسرائيل معزولة عن العملية التفاوضية مع إيران، وتسبب بعدم وجود قدرة لها بالتأثير على النتيجة النهائية ومضامين الاتفاق النووي.

ونقل عن أشكنازي قوله خلال الاجتماع، إن وزارة الخارجية تقدر أن إدارة بايدن ستنفذ وعد الرئيس في الانتخابات بمحاولة استئناف الاتفاق النووي، الذي انسحب منه الرئيس المنتهية ولايته، دونالد ترامب، في العام 2018. واعتبر أشكنازي أن مستشاري بايدن أيضا يعلمون أنه كانت هناك نقاط ضعف في الاتفاق من العام 2015، وأنه ينبغي محاولة تصحيحها.

وقال مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى إن وزارة الخارجية شكلت فريقا خاصا، برئاسة أشكنازي، سيعمل على بلورة إستراتيجية حول كيف بإمكان إسرائيل البقاء في صورة المفاوضات المستقبلية بين الولايات المتحدة والدول الكبرى وبين إسرائيل، وكيف سيكون بإمكانها التأثير على موقف إدارة بايدن في الموضوع ومضامين الاتفاق .

وقال أشكنازي إن الهدف هو أن أي اتفاق مستقبلي يجب أن يشمل مركبات مهمة بالنسبة لإسرائيل؛ وأن على إسرائيل إقناع إدارة بايدن بالربط بين قضية النووي الإيراني وبين البرنامج الصاروخي الإيراني ودعم "الإرهاب" في المنطقة؛ وأشار إلى أن وزارة الخارجية بدأت اتصالات أولية مع أفراد فريق بايدن، وأن الهدف منها إنشاء قنوات اتصالات وليس مناقشة السياسة حاليا. ولفت رافيد إلى عدم وجود سياسة متفق عليها في الحكومة حول الموضوع الإيراني؛ "فنتنياهو يتمسك بخط متطرف أكثر من موقف أشكنازي ووزير الأمن، بيني غانتس، بكل ما يتعلق باتفاق مستقبلي بين إدارة بايدن وإيران... ولذلك ليس واضحا إذا كانت الإستراتيجية التي يقترحها أشكنازي ستكون مقبولة على نتنياهو".

وقال أشكنازي للجنة البرلمانية إن الإيرانيين استعدوا لاستئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة، حتى لو فاز ترامب في الانتخابات؛ وأضاف أشكنازي أنه ليس متأكدًا من أن أي إدارة أميركية ستتوصل إلى صفقة مع إيران وتعتبر أقل إشكالية بالنسبة لإسرائيل".

من جهته حذر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، من العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي جرى عام 2015؛ وقال: "لن نسمح لإيران بحيازة سلاح نووي؛ ويحظر العودة إلى الاتفاق النووي السابق؛ وينبغي التمسك بسياسة لا تساوم من أجل ضمان ألا تطور إيران سلاحًا نوويًا".

وأضاف أن "من يحاول تشكيل خطر علينا، ويهدد بالقضاء علينا أو من يهاجمنا بأي طريقة كانت، سيصطدم برد فعل حازم؛ ولن نسمح لإيران وأذرعها بالتموضع والعمل ضدنا". وتابع يقول: "انظروا إلى التغيير الهائل الذي نثيره في المنطقة من حولنا بفضل تنمية قوتنا، الاقتصادية أيضًا، ومعارضتنا لاتفاق الشروط مع إيران؛ ونهض زعماء شجعان ورياديون، يدركون أفضليات السلام؛ واعتبر نتنياهو أنه "إذا استمرينا في طريق تعزيز قوتنا وتعزيز العلاقة مع العالم العربي المعتدل، سنرى دولاً عربية أخرى توسع دائرة السلام". جاءت أقوال نتنياهو بالتزامن مع تظاهر عشرات ضد ما وصفوه بـ"فساد نتنياهو"، وذلك في إطار حركة الاحتجاجات التي تطالبه بالاستقالة من منصبه.

غانتس يعلن تشكيل لجنة تقصي حقائق بقضية الغواصات

أعلن رئيس حزب "كاحول لافان" ووزير الأمن، بيني غانتس، أنه قرر تشكيل لجنة تقصي حقائق في وزارته للتحقيق في شراء غواصات وقطع بحرية عسكرية، تحوم من خلالها شبّهات ضد رئيس الحكومة، نتنياهو، بعدما استقاد مقربون منه من هذه الصفقة مع حوض بناء السفن الألماني "نيسنكروب"؛ وسيرأس اللجنة القاضي المتقاعد، أمنون ستراشنوف.

وأجرى غانتس، في الأسابيع الأخيرة، مشاورات مع العديد من المسؤولين السابقين في الجهازين القضائي والأمني، وتوصّل إثر المعلومات التي اطلع عليها إلى أن لجنة تقصي حقائق تشكل في وزارة الأمن بإمكانها تسليط الضوء على قسم من الخطوات التي أدت إلى شراء الغواصات

والقطع البحرية العسكرية؛ ولن تكون لدى لجنة كهذه صلاحيات لاستدعاء شهود من خارج جهاز الأمن، لكن مواد وخطوات جرى تنفيذها في وزارة الأمن بهذا الخصوص ستكون متاحة أمام اللجنة.

ومنح غانتس لجنة تقصي الحقائق مدة أربعة أشهر من أجل تقديم تقريرها النهائي، وأوعز إلى أعضاء اللجنة بالعمل مقابل المستوى المهني في وزارة الأمن، مشدداً على أن عليهم تنفيذ عمل مستقل، من دون تدخل المستوى السياسي، وأن تُنشر استنتاجاتها بصورة شفافة أمام الجمهور.

وردّ الليكود على غانتس بإعلان وزير الأمن الداخلي، أمير أوحانا، احتمال أن تفتح وزارته تحقيقاً في قضية من المحتمل أن يكون غانتس متورطاً فيها بشبهات فساد. وجاء في بيان عن الليكود أنه "قبل 4 أشهر فقط قال غانتس إنه لا سبب للتحقيق في الموضوع بسبب موقف المستشار القضائي للحكومة" وأرجع التغيير في موقف غانتس إلى "عدم نجاحه في القفز من أعماق استطلاعات الرأي".

بينما قال رئيس الائتلاف، عضو الكنيست ميكى زوهار (الليكود)، عن قرار غانتس "هذا إثبات إضافي أنّ غانتس يجرّ إسرائيل بالقوة إلى انتخابات في ذروة الأزمة، بدلا من مساعدة رئيس الحكومة في جهوده لإحضار لقاحات إلى إسرائيل".

وأسقطت الكنيست، الشهر الماضي، مقترحا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية الغواصات، التي عبر نتنياهو عن معارضة شديدة لتشكيلها، ويتوقع أن يسعى لمنع تشكيل لجنة تحقيق داخلية في وزارة الأمن؛ ومن شأن ذلك أن يصعد التوتر بين نتنياهو وغانتس، ويشكل قضية أخرى تدفع باتجاه تبكير الانتخابات العامة للكنيست، إلى جانب رفض نتنياهو مطلب غانتس بالمصادقة على ميزانية للعام المقبل.

مسار التهدة

قال محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، يوسي يهشوع، إن الجيش فشل أمام حركة حماس؛ وكتب "في الصراعات الخفيفة، الجيش فشل أمام حماس على المستوى التكتيكي والاستراتيجي"؛ وأضاف أن القبة الحديدية فشلت مرتين في اعتراض صواريخ حماس التي تطلق بسبب البرق، وكذلك صفارات الإنذار لم تكن بالوقت المناسب.

و"في الجيش يسعون للتوصل الى اتفاق تهدئة مع حماس، من أجل توفير الهدوء، لكن بدون الردع لن يتحقق الهدوء"؛ وزعم قائلاً: "إسرائيل" تريد بشدة أن تذهب لتهدئة طويلة بتنازلات كاسحة وبدعم من جميع كبار مسؤولي الجيش، لكن مثل هذه الخطوة لن تنجح بدون ردع. وأضاف زاعماً: "على الجانب الآخر في كل فرصة يريدون تفجير الجهود سوف ينجحون، وهذا هو السبب في أن رئيس الموساد وآخرين في الجيش على حق في الادعاء بأنه لا فائدة من التحرك نحو هدوء طويل دون تغيير المعادلة - بضرية رادعة-".

وفي إطار حديثه عن سبب إطلاق الصواريخ من قطاع غزة تجاه إسرائيل، وهل كان الإطلاق بالخطأ بسبب البرق أم لا؛ وأشار إلى أن الجيش حاول تقبل طرح حماس حول إطلاق الصواريخ بالخطأ بسبب البرق، وعمل الجيش على استيعاب الموقف.

من جهته قال محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" يوسي يهوشع، إن حادثة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة تجاه إسرائيل كشف عن عدة أمور خطيرة؛ وقال إن من بين الأمور الخطيرة، فشل بطاريات القبة الحديدية في اعتراض الصاروخين على الرغم من أنها كانت صواريخ بعيدة المدى "نسبياً" حيث أطلقت القبة صاروخان اعتراضيان على كل منهما وفشلت في إصابتها وسقطت شظايا صواريخ القبة في منطقة بات يام؛ وأضاف "أضح أيضاً وجود خلل في أنظمة الإنذار ولم يتم تنشيط الإنذار في جميع المناطق، الأمر الذي أدى إلى استيقاظ مئات الآلاف من السكان على أصوات الانفجارات دون معرفة سببها".

وختم بالقول "فشل آخر في إرسال صورة دقيقة من المتحدث باسم الجيش حول الأمر ولم يقدم معلومات سريعة وموثوقة للجمهور أدى إلى زيادة الضغط العام".

وكانت عدة صواريخ انطلقت من قطاع غزة في عدة مناطق في مستوطنات غلاف قطاع غزة وعلى شاطئ تل أبيب بفعل البرق، فيما ادعى الجيش أن القبة الحديدية اعترضت اثنين منها ورد باستهداف عدة مواقع للمقاومة في قطاع غزة..

وقال المحلل العسكري صحيفة "معاريف" تال ليف رام، إن تبني انطلاق الصواريخ من قطاع غزة بفعل البرق سبب مشكلة لدى الجيش؛ وأضاف الجيش لساعات طويلة كان يثرثر حول كيفية شرح إطلاق الصواريخ من قطاع غزة للجمهور، بدلاً من إصدار بيان واقعي بسيط رسمي مفاده أن إطلاق الصواريخ تم من قبل عناصر حماس والسماح للجانب الآخر بتحريف التفسيرات خوفاً من رد إسرائيلي. وتابع "قد تورط الجيش خلال يوم كامل في تقديم تفسير لوقاحة فعل حماس" على حد قوله؛ وكانت عدة صواريخ انطلقت من قطاع غزة في عدة مناطق في مستوطنات غلاف قطاع غزة وعلى شاطئ تل أبيب بفعل البرق، فيما ادعى الجيش أن القبة الحديدية اعترضت اثنين منها ورد باستهداف عدة مواقع للمقاومة في قطاع غزة.

من جهته قال وزير جيش الاحتلال، بيني غانتس إن جيشه نجح في ردع حركة (حماس) في قطاع غزة بشكل كبير وعلى مستوى عالٍ؛ وأكد أن عملية إطلاق الصواريخ الأخيرة، لم تكن من (حماس)، وهو ما يخالف حديث مصادر عسكرية، أن الصواريخ التي أطلقت على أسدود في الأسابيع القليلة الماضية بأنها لحماس، وأطلقت بالخطأ.

وإدعى أن الجيش يرد على كل حادث، رغم أنه كان هناك قرار بتأجيل الرد على إطلاق الصواريخ على أسدود لأسباب خاصة به؛ وفيما يتعلق بفشل القبة الحديدية في التصدي للصواريخ، قال: "إنها أفضل نظام دفاعي في العالم، وأنه يعمل بمعدلات اعتراض عالية جداً".

وكشف عن شروط الاحتلال لـ "تحسين" أوضاع سكان غزة؛ وقال: "إسرائيل مستعدة لتحسين أوضاع سكان غزة؛ وتحسين أوضاع سكان غزة، يكون حال التوصل إلى تفاهم حول هدوء طويل الأمد، وعودة الجنود الأسرى".

جديد المنحة القطرية

كشفت المتحدثة باسم وزارة التنمية الاجتماعية عزيزة الكحلوت، أنه سيتم صرف دفعة من المساعدات المتعلقة بمبادرة عيلة وحدة لما يقارب 5000 آلاف أسرة، الأسماء مختلفة في كل دفعة ولن تتكرر الأسماء حتى يستفيد أكبر قدر من الأسر الفقيرة والمحتاجة من قطاع غزة. وسيتم الصرف عبر أفرع البريد وسيتم إرسال رسالة نصية لكل مستفيد من هذه المساعدة بيوم الصرف وساعة الصرف مع ضرورة الإلتزام بإجراءات الوقاية والسلامة. وأفادت بأنه في كل دفعة عدد كبير من الموظفين يتبرعون من مستحقاتهم، والذي يحكم اللجنة القائمة على صرف مبادرة عيلة واحدة أن هناك عدد كبير من الأسماء تنتظر الصرف وهناك مبالغ كبيرة تصرف من مستحقات الموظفين، لكن تم اعتماد 5000 اسم في كل دفعة، ويتم فلترة الأسماء حتى لا تتكرر.

وقالت إنه حتى اللحظة لا معلومات أكيدة حول شيكات الشؤون الاجتماعية ومنتظر إعلان وزارة التنمية ووزارة المالية برام الله، وكل ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي لم يصدر بشكل رسمي، مشيرة إلى أن بعض المحجوبين من المنحة القطرية كان لهم اعتصام أمام وزارة التنمية الاجتماعية واستقبلت الوزارة شكاوهم وتم دراسة شكاوهم عبر لجنة مختصة وتم إضافة عدد كبير منهم لمبادرة عيلة واحدة، وفيما يخص المنحة القطرية فهناك جهات عليا هي من تضع هذه الشروط وتتعلق بحق الأولوية والاستفادة.

استطلاع رأي: (81%) من الفلسطينيين لا يثقون بتعهدات إسرائيل

في أحدث استطلاع للرأي ونشره المركز الفلسطيني للاستطلاع الرأي (www.pcpo.org)، وأجري خلال الفترة تشرين الثاني (19-22) 2020، وأفيد أن توزيع العينة بالنسبة إلى منطقة السكن كانت على النحو التالي: (60.3%) من الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، (39.7%) من قطاع غزة، وأن متوسط أعمار العينة بلغ (32.4) سنة؛ واتضح منه أن الشعب الفلسطيني منقسماً على نفسه بخصوص عودة العلاقات مع إسرائيل واستئناف التنسيق الأمني معها فالنسبة الأعلى كانت لا تؤيد ذلك، فأغلبية الفلسطينيين في هذا

الإستطلاع عبّروا عن عدم ثقتهم بنوايا حكومة العدو لأن أفعالها على أرض الواقع تتكلم لغة أخرى.

الثقة في إسرائيل

جواباً عن سؤال: "ما مدى ثقتك بتعهدات إسرائيل والتزاماتها بالاتفاقيات الموقعة سابقاً بينها وبين السلطة الفلسطينية؟"، أجاب (71%) لست واثقاً كثيراً، (10%) لست واثقاً مطلقاً، (9%) واثقاً إلى حد ما، (6%) واثق جداً، (4%) أجابوا "لا أعرف".

عودة العلاقات مع إسرائيل

وحول سؤال: "هل تؤيد عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى سابق عهدها كما كان عليه الحال قبل 5/9/2020 أم لا تؤيد؟"، أجاب (59%) لا أؤيد، (38%) أؤيد، (3%) أجابوا "لا أعرف".

أسباب التأييد لعودة العلاقات مع العدو

ورداً عن سؤال: "ما هي الأسباب التي دعتك لتأييد عودة العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؟"، أجاب (5.6%) أزمة الموظفين والرواتب، (4.4%) الاستقرار الأمني والهدوء، (26.9%) تحسين الوضع الاقتصادي، (9.4%) السلام والاستقرار، (16.9%) التصاريح والعمل في إسرائيل، (2.5%) أموال المقاصة، (3.8%) تصاريح المستشفيات ودخول المرضى للعلاج، (3.8%) تسهيل أمور الحياة، (8.8%) فك الحصار عن غزة وفتح المعابر، (6.9%) الحياة المرتبطة بهم، (7.5%) خدمة المواطنين، و(3.5%) لا يوجد سبب.

التنسيق الأمني مع إسرائيل

عارض (55%) من الجمهور الفلسطيني استئناف التنسيق الأمني مع العدو، في حين أيد (40%) منهم ذلك، وامتنع (5%) عن اجابة هذا السؤال.

استئناف مفاوضات السلام

عارض (52%) من الجمهور الفلسطيني استئناف مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية واسرائيل في الوقت الحاضر، في حين أيد (43%) منهم ذلك، وتردد (5%) عن إجابة هذا السؤال.

الوضع الاقتصادي

قيّم (61%) من الجمهور الفلسطيني وضعهم الاقتصادي في الوقت الحاضر بالسيء، في حين قيّمه (32%) بالمتوسط، (7%) بالجيد.